المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية

نشرة دورية تصدر عن امانة المنظمة

العدد الخامس / مايو / يونيو / يوليو / ١٩٨٥م، ١٤٠٦هـ

افتتاحية العدد . .

بناء على قرار مجلس المنظمة في اجتماعه الرابع بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٤ م تبدأ مسيرة هذه النشرة فصلية بدلا من الاتجاه السابق في اصدار النشرة شهريا ، هذا الاتجاه الجديد يتيح بلاشك لهيئة التحرير فرصة اكبر لدراسة المواضيع البيئية التي تعيشها دول المنطقة كما يتجلى من تقارير الصحف والمراسلات اليومية والاسبوعية والشهرية والاطلاع على المؤلفات والابحاث الفنية التي تصل لمكتبة السكرتارية ، ومن جانب آخر فأن اصدار النشرة بشكل منتظم بصورة فصلية وباللغات العربية والفارسية والانجليزية يفسح المجال لادراج الانشطة والمؤتمرات البيئية التي تنظمها المنظمة بين فترة وأخرى ومتابعة المؤتمرات الدولية المتعلقة بالبيئة في مختلف انحاء العالم وتستغرق مدة شهر واكثر لاستلام التقارير والقرارات والتوصيات الصادرة عنها .

اضافة الى ذلك فإن سكرتارية المنظمة تأمل ان تتلقى المواضيع والاحداث البيئية من جميع نقاط الارتباط خاصة وأن هيئة السكرتارية لديها الوقت الكافي بين الفترة والاخرى لادراجها في النشرة القادمة .

ان النشرة الحالية وان كانت تشكل العدد الخامس منذ اجتماع المجلس الثالث عام ١٩٨٤ الا انها في حقيقة الامر تعد انطلاقة جديدة في الطريق السليم لارساء اسس التوعية البيئية في دول المنطقة بصورة خاصة وخارج المنطقة بوساطة النسخ باللغة الانجليزية المزمع اصدارها كذلك .

ومع بداية العدد الخامس تتقدم هيئة التحرير بالشكر لكل من ساهم في اعداد وتحرير الاعداد السابقة ، ونتمنى للنشرة الفصلية النجاح في توصيل المعلومات البيئية لتحقيق اهداف خطة عمل الكويت داخل دول المنطقة والى ابناء دول المنطقة . . .

هيئة التحرير

الطحالب والبيئة البحرية

تعتبر الطحالب المنتج الاولي (Primary prooducer) في السلسلة الغذائية (food chain) حيث تنتج المادة العضوية من ضوء الشمس وغاز ثاني اكسيد الكربون والماء ، بالاضافة الى هذا الدور الهام للطحالب تقوم ايضا بتصنيع غاز الاكسجين الضروري للكائنات الاخرى . توجد الطحالب بكثرة في الارض فبعضها يعيش في اعالي الجبال ، والبعض الآخر على الصخور العارية ، ويعيش بعضها في الينابيع الحارة والاتربة الصحراوية . الا ان معظم الطحالب يعيش في البيئات المائية الحلوة وشبه المالحة والمالحة ، حيث تنتشر في البرك والانهار والبحيرات والبحار . وتمتد بيئاتها في البحار من الشواطيء البحرية الى معظم اعماق البحار التي يصلها ضوء الشمس . وتتكون الطحالب البحرية من مجموعتين رئيسيتين هما احادية الخلية وهي تعيش معلقة في الماء وتعرف بالهائمات النباتية (plytoplakton) اما المجموعة الاخرى فهي متعددة الخلايا البحرية (seaweeds) وهي تعيش في القاع أو على الصخور والمنشآت البحرية المغمورة .

ويشكل العديد من هذه الطحالب مصدرا غذائيا هاما للكائنات الحيوانية .

ان الطحالب المنتشرة في معظم البحار بما في ذلك منطقتنا البحرية تلعب دورا رئيسيا في حياة الكائنات البحرية وغير البحرية بما في ذلك الانسان فهي تستخدم في بعض الاطعمة لشعوب شرقي آسيا والمكسيك ، وهي ايضا مصدر للعديد من الادوية والمواد الكيميائية التي تستخدم في المعامل والصناعات . ويتوقع العديد من العلماء والباحثين في هذا المجال ان تلعب الطحالب في المستقبل دورا اكبر في حياة الانسان ، اذ ستكون غذاء المستقبل له في القرن المقبل عند ازدحام الارض بالبشر وانخفاض مواردها الغذائية . فهذه الكائنات السريعة التكاثر تعتبر مصنعا صغيرا متنقلا للغذاء والمركبات العضوية المختلفة الضرورية لبقاء الحياة ، ولا يحتاج هذا المصنع الى طاقة كبيرة يستمدها من الارض ، بل يستمد كل طاقته من ضوء الشمس والماء وغاز ثاني اكسيد الكربون . هذا الامر يوضح ضرورة الحفاظ على هذه الكائنات الثمينة وحماية بيئتها من التلوث .

د . بدر البسام

لمنع التلوث البحري

ان من اهم المنظمات المهتمة بموضوع التلوث البحري هي «المنظمة البحرية الدولية» التي ساعدت على ابرام عدة اتفاقيات دولية من بينها :

- المعاهدة الدولية لمنع تلوث البحار بالزيت الصادرة سنة ١٩٥٤ والمعدلة سنتى ١٩٦٢ و ١٩٦٩ .
- قرارات المؤتمر الدولي لمنع تلوث مياه البحر بالزيت لعام ١٩٦٢ .
- الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري بالقاء النفايات وغيرها من المواد والصادرة سنة ١٩٧٢ .
- الاتفاقية الدولية لمكافحة التلوث الصادر عن البواخر والمبرمة سنة ١٩٧٣ .
- برتوكول عام ١٩٧٨ للاتفاقية الدولية لمكافحة التلوث من البواخر المبرمة سنة ١٩٧٣ .

كل هذه الاتفاقيات توجب على الدول المتعاقدة اتخاذ عدة تراتيب من شأنها ان تجنب المياه البحرية من التلوث .

فالمعاهدة الدولية لمنع تلوث البحار بالزيت الصادرة سنة ١٩٥٤ والمعدلة سنة ١٩٦٢ تنظم في مادتها الثالثة إلقاء الزيت أو المزيج الزيتي من اية سفينة في البحر ، كما نصت هذه المعاهدة في مادتها التاسعة مسك كل سفينة تستخدم زيت الوقود (أو كانت ناقلة زيوت) لسجل الزيت لتدوين كل العمليات المتعلقة بشحن ونقل وتفريغ الزيت وتنظيف الصهاريج والتخلص من النفايات مع ابراز ظروف كل عملية وتخويل السلطات المختصة في أي قطر متعاقد ان تطلع على سجل الزيت بأية سفينة تنطبق عليها احكام المعاهدة اثناء وجودها باحدى موانىء القطر .

كما اكدت المعاهدة في مادتها السادسة على فرض الدول لعقوبات متناسبة في شأن إلقاء الممنوعات من الزيت او المزيج الزيتي خارج البحر الاقليمي أو في حدود البحر الساحلى .

هذا وأوجبت المعاهدة في مادتها الثامنة على كل حكومة متعاقدة ان تتخذ الاجراءات الضرورية للتوسع في تزويد الموانىء وموانىء شحن الزيت وموانىء اصلاح السفن بتسهيلات مناسبة لاستقبال النفايات وامزجة الزيوت .

اما المؤتمر الدولي لمنع تلوث مياه البحر بالزيت لعام ١٩٦٢ فقد اقر في قراره السادس بأن تجهيز موانىء شحن البترول او المواد السائبة الاخرى بوسائل استقبال نفايات الزيوت من ناقلات البترول امر هام لتجنب تلوث مياه البحر . واوصى بتجهيز الموانىء بمثل هذه التسهيلات ، كما اوجب في قراره التاسع على الحكومات ان تتخذ في الموانىء غير المجهزة بتسهيلات وافية لاستقبال نفايات الزيت ، الوسائل التي تسهل عملية تجميع زيت التشحيم المتخلف عن تزييت آلات السفن على ان تشمل هذه الوسائل الاجراءات الادارية والضرائبية ، كما اوصى المؤتمر الدولي في قراره الثامن بتشجيع العمل على تطوير واقامة اجهزة فصل الزيت وتجهيز السفن بها . كما ناشد المؤتمر في قراره الحادي عشر تشجيع توزيع النشرات التوضيحية لمنع تلوث مياه البحر بالزيت وذلك لغرض ارشاد العاملين بالسفن والاشخاص الذين يعملون في الموانىء في نقل الزيت من والى السفن .

اما الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحرى بالقاء النفايات وغيرها من المواد ، والصادرة في سنة ١٩٧٢ تطلب في مادتها الاولى من الدول المتعاقدة ان تعمد الى تحسين وسائل مراقبة جميع مصادر تلوث البيئة البحرية بصفة جماعية او فردية والى القيام بجميع الخطوات التي تكفل عدم تلوث البحر بإلقاء النفايات وغيرها من المواد الضارة كما تنظم في مادتها الرابعة ومادتها الخامسة إلقاء النفايات والفضلات في البحر ، كما توجب على كل قطر متعاقد تعيين لجنة أو لجان للقيام بالتصاريح الخاصة والعامة التي تطلب قبل إلقاء النفايا وبالاحتفاظ بسجلات لكميات المواد وطبيعتها ومكان الإلقاء والزمن وطريقة الإلقاء وبالمراقبة الفردية او التنسيق مع الجهات الاخرى والمنظمات العالمية المختصة لحالة البحار ، واوضحت الاتفاقية في ملحقات النفايات المحظورة والنفايات التي تستوجب تصريحاً خاصاً مسبقاً والنفايات التي تتطلب تصاريح عامة مسبقة .

وتلزم هذه الاتفاقية في مادتها الثانية عشرة الاطراف المتعاقدة بتعزيز الاجراءت ضمن الوكالات المتخصصة المعنية وغيرها من الهيئات الدولية للحفاظ على البيئة البحرية ضد التلوث الناتج عن المواد الهايدروكربونية والمواد الاخرى الضارة ، والفضلات المتخلفة عن عمليات الناقلات والارصفة . والتلوث الاشعاعي والعوامل الكيماوية البيولوجية والفضلات من المواد الناتجة او المتعلقة بالاستكشافات او التنقيب عن المصادر المعدنية في الشواطىء .

اما الاتفاقية الدولية لمكافحة التلوث من البواخر ، المبرمة عام ١٩٧٣ ، فهي ترخص في تفتيش السفن من طرف الجهات المفوضة لغرض التثبت من عدم إلقاء المواد الضارة في البحار ، كما تقضي الاتفاقية بتدريب العاملين ، وبتزويد الموانىء والارصفة بالتسهيلات اللازمة والكافية لاستقبال المواد الضارة (من نفايات وفضلات وسلع) وبأخذ كل الاجراءات لمنع التلوث من طرف السفن وبتشجيع البحوث .

عن اليونيب / مايو / يونيو

ندوة متخصصة تعقد في الرياض لمناقشة قانون البحار

الجزيرة ٧/١١

تونس : مكتب الجزيرة :

علمت «الجزيرة» أن ندوة مخصصة لقانون البحار والمصالح العربية ستعقد في مدينة الرياض وقد تشكلت لجنة تحضيرية وتمت مفاتحة الجهات ذات العلاقة بالموضوع وستجري هذه الندوة تحت اشراف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية .

كما علمت «الجزيرة» في نفس السياق انه سيتم في شهر سبتمبر المقبل تنظيم ندوة عالمية حول تكنولوجيات ومشكلات استثمار المياه الجوفية العميقة ..

وقد اكدت ١٧ دولة عربية موافقتها على الاشتراك في هذه الندوة بالاضافة الى بعض المنظمات والمؤسسات العربية .

وعلمت «الجزيرة» ايضا انه يجري في اطار برنامج المحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن اعداد موجز عن رسوبيات الشعاب المرجانية بالبحر الاحمر عن طريق التعاقد مع بعض العلماء المتخصصين من جامعة الملك عبد العزيز ويجري اعداد كتاب عن بيئات البحر الاحمر يرتكز على معطيات مشروع الدراسة الميدانية للمحافظة على البيئة البحرية الذي سبق تنفيذه على ساحل المملكة العربية السعودية .

المشاركة في ابحاث تشخيص المشاكل البيئية المشتركة بدول المنطقة

دبي ـ مكتب الاتحاد : شاركت بلدية دبي في ابحاث تشخيص المشاكل البيئية والمتداخلة والمتشابكة بدول المنطقة ، ويأتي ذلك في اطار جهود الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج للوقوف على المشاكل الخاصة بالبيئة فيما يتعلق بالسواحل والمناطق الساحلية والمياه البحرية ومحطات معالجة المياه ومعالجة المخلفات الصناعية ومعالجة المجاري ومقاييس تنظيم التصريف وتصريف النفايات الصلبة والحفاظ على المناطق وطرق وأساليب الصيد بانواعها ..

اجتماع خبراء التلوث النفطي للدول الاعضاء

١٣ خبيرا في مؤتمر خبراء المشتتات النفطية

بدأ فريق عمل خبراء المشتتات النفطية للمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية اجتماعاته صباح الثاني والعشرين من شهر يوليو والتي استمرت حتى الرابع والعشرين منه وألقت نائبة الامين العام التنفيذي للمنظمة الدكتورة بدرية العوضي كلمة في افتتاح الاجتماع قالت فيها ان هذا الاجتماع هو استكمال لاجتماع عقد في شهر مارس من العام الحالي ونوقشت فيه كيفية استخدام المشتتات النفطية وتأثيراتها النافعة والضارة على البيئة البحرية في دول المنطقة اضافة الى التعريف والتوجيه باتخاذ الاجراءات المناسبة لاختيار معيار اقليمي يختص بهذه المشتتات .

واضافت بانه ينتظر من هذا الاجتماع ان يقرر توصية نهائية بشأن استعمال هذه المشتتات من خلال اسس ومعايير تلتزم بها الدول الاعضاء في المنظمة .

وشارك في الاجتماع ١٣ خبيرا يمثلون الدول الاعضاء الثمانية في المنظمة اضافة الى خبير سويدي وجهت له الدعوى لاعطاء المشورة .

وقد توصل المجتمعون بعد ثلاثة ايام من البحث والمناقشة حول استخدام المواد الكيميائية لمكافحة التلوث النفطي في البحر الى التوصيات التالية :

ـ ضرورة اعتبار المشتتات النفطية كاختبار اخير لمكافحة التلوث النفطي .

ـ التقيد بالحيطة والحذر عند استعمال المشتتات النفطية في المناطق البيئية الساحلية .

ـ اخضاع المشتتات النفطية الى مجموعة من الفحوصات المخبرية والحقلية لمعرفة مدي فعاليتها ودرجة خطورتها على الكائنات البحرية .

اتباع الوسائل الكفيلة لسلامة القائمين على استخدام المشتتات النفطية للوقاية من اخطارها .

استخدام المشتتات النفطية تحت اشراف مسئولين متخصصين .

هذا وقد قرر المجتمعون عقد اجتماعهم التالي في نوفمبر المقبل بدولة البحرين .

بلدية دبي تتسلم تقرير الخبير الدولي :

التوصية باقامة محطات لرصد التلوث

البيان ٥/٢٨

تسلمت بلدية دبي التقرير النهائي الذي رفعه فرانسو برودو مستشار الامم المتحدة في مجال صحة البيئة حول اقامة قسم لرصد تلوث البيئة والمختبر ببلدية دبي .

صرح بذلك محمد سعيد حارب رئيس قسم الصحة ببلدية دبي .

وقد اوصى مستشار الامم المتحدة في التقرير الذي اعده الى إقامة محطات رصد روتينية لرصد التلوث في الخور والسواحل وذلك لخطورة النفايات .

كما اوصى بتوسيع نظام الرصد الموجود حاليا ، واشار الى اهمية وجود محطة أو محطتين لرصد تلوث الشاطىء كذلك اوصى برودو بايجاد علاقة قوية بين قسم التلوث البيئي ببلدية دبي والمصانع الموجودة في دبي وخاصة في منطقة جبل علي ليكون هناك رصد شهري ومتابعة مستمرة لتلك المصانع .

كما اوصى ان يحتوي قسم تلوث البيئة في المختبر الجديد ما بين عشرة الى خمسة عشرة شخصا على ان يكونوا مؤهلين .

وكذلك اوصى مستشار الامم المتحدة ان ينقسم المختبر الجديد الى قسمين ، قسم لتلوث المياه والآخر لتلوث الهواء وذلك لرصد وجمع العينات ، ليس من اجل التحكم فقط وإنما من اجل تقديم خدمات للصناعات الصغيرة التي لا تملك الامكانيات الكاملة والكافية . هذا وتقوم ادارة البلدية حالياً بدراسة التقرير دراسة مستفيضة للاستفادة منه .

لقاءات على هامش اجتماع خبراء التلوث البحري

في حوارات جانبية على هامش اجتماع خبراء التلوث البحري الذي عقد في ميريديان الكويت في الفترة من ٢٢ ـ ٢٤ يوليو ١٩٨٥ التقطت «النشرة» لقاءات قصيرة مع مندوبين لثلاث من الدول المشاركة ، دار الحديث خلالها حول البيئة والتلوث واستعداد الجهات المعنية في تلك الدول لمواجهة احتمالات تلوث البيئة .

اللقاء الأول مع «**الكابتن السيد علي عباس**» من الادارة العامة لمنطقة الشعيبة بالكويت تحدث خلاله عن التلوث في المنطقة الجنوبية قائلا انه لا يقلق حيث أنه من الامور الاعتيادية حدوث تلوث وذلك نتيجة لوجود موانىء تصدير في تلك المنطقة ، وذكر أن الاستعدادات تامة على مدار الساعة تحسبا لأي طارىء . أما بالنسبة لنفايات السفن أو مياه غسل صهاريج التحميل ، فانها تحتوي على نسبة من الزيت . لذلك فقد أخذت بعين الاعتبار جميع الأسباب التي قد تسبب تلوثا في المنطقة خاصة بالنسبة لمياه الشرب ، حيث أن عمق سحب المياه المأخوذة من البحر يبلغ حوالي «٨» أمتار أو أكثر ، كذلك فان المنطقة محاطة بأسوار حاجزة من البلاستيك والفيبرغلاس لمنع أي تسرب من سطح البحر ، اضافة الى المراقبة المستمرة اليومية للمياه الاقليمية الكويتية بواسطة القطع البحرية المتوفرة لدى كل ميناء .

حول استعمال المشتتات النفطية قال الكابتن علي عباس أنه في السابق كان استعمال المواد المشتتة أكثر مما هو عليه الآن ، وقد قل استعمالها نتيجة لوصول معدات كشط الزيت واستعمال مضخات السحب التي تغني عن رش المشتتات وهذه الطرق الحديثة لا تحدث ضررا كما لو استعملت المواد المشتتة .

أما بالنسبة لمكافحة التلوث البحري فقال انه يجري بمساعدة اللجنة القومية لتنفيذ الخطة الطارئة لمكافحة التلوث البحري بالتعاون مع مجلس حماية البيئة ـ اللجنة القومية ـ والمكونة من جميع الجهات المعنية من موانىء ووزارة الكهرباء والماء وشركات النفط ، ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية وادارة البلدية .

اللقاء الثاني كان مع السيد «**شاكر عبد الحسين خمدن**» من الأمانة الفنية للجنة حماية البيئة في البحرين ، ذكر خلاله أن دولة البحرين أخذت على عاتقها الاهتمام بالبيئة البحرية والبرية ، واهتمت بالتلوث وخاصة تلوث الجو والمياه والتربة ، وتشارك البحرين في جميع المؤتمرات الاقليمية والعربية والعالمية ولا ننسى ان مركز المساعدة المتبادلة للطوارىء البحرية «ميماك» التابع للمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية ، وبرنامج الأمم المتحدة «يونيب» الذي كان مركزه في بيروت موجودان الآن في البحرين .

عن نشاط لجنة حماية البيئة قال السيد خمدن أن اللجنة قامت في السنوات الماضية بحملة تنظيف الشواطىء ، وقد نفذت الحملة جهات رسمية وأهلية وأخص بالذكر المجلس الأعلى لرعاية الشباب حيث شاركت الأندية بمتطوعين قاموا بتنظيف الشواطىء وأثبتت العملية جدواها .

كذلك فان استمرار تدفق النفط من جهات غير معلومة قد يكون في بعض الأحيان بكميات كبيرة جدا ، مما يتطلب مضاعفة الجهود ، وهنا تقدم الدولة كل امكانياتها المادية والمعنوية ، كما يقدم الشباب كل طاقته استكمالا لحاجة الدولة . وقد اثبت الشباب البحريني أنه اهل لتحمل المسئولية وتقديم الخدمات الوطنية .

حول برنامج حماية البيئة قال السيد شاكر بأن هناك برامج متنوعة خاصة أن البحرين عضو في المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية ، وهي تشارك في اجتماعاتها وندواتها ومؤتمراتها بشكل مستمر ، خدمة منها لتحقيق الاهداف العامة التي انشئت بموجبها المنظمة ، وهي خدمة المنطقة كلها ، وهناك برامج معتمدة وقد بدأ تنفيذها في الوقت الحالي خاصة برنامج مسح ودراسة البيئات البحرية الحرجة في الدولة ـ الأكثر تأثرا ـ ونتيجة هذه الدراسات بلا شك ، تنفيد في وضع السياسات واتخاذ القرارات لحماية وصون البيئة . وهناك برامج ودراسات أخرى ستنفذها الدولة عما قريب ، وهي دراسة اوطوم البحرية (بقر البحر) والسلاحف البحرية ، وهذه حيوانات تتواجد في بيئات معينة في المنطقة البحرية ، وخاصة في مياه البحرين والسعودية . وهذه الحيوانات مهددة الآن بالانقراض ، الا ان دولة البحرين قد أخذت على عاتقها الاهتمام بهذا الموضوع ، ومتابعة الدراسات في سبيل الحفاظ على هذه الثروة التي منحنا الله اياها ، ولكي نسلم الأرث لأبنائنا ليستمر للأجيال القادمة . اضافة الى ذلك هناك عدة دراسات وبرامج منها تلوث الهواء في البحرين خاصة من عنصر الرصاص وقد أشرفت الدراسة على نهايتها ومشروع محمية العرين وهو ثمرة انجاز شخصي قطعه على نفسه سمو ولي العهد الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة وسيفتح للزوار قريبا باذن الله . وهناك جهود كثيرة لا يسعني التحدث عنها في هذه العجالة .

أما اللقاء الثالث فقد كان مع السيد «**احمد احسان محمود مندورة**» مساعد رئيس مجموعة التحكم بالتلوث بالزيت والمواد الضارة الاخرى في مصلحة ارصاد حماية البيئة في المملكة العربية السعودية .

استهل اللقاء بتعريف عن مصلحة الارصاد وحماية البيئة قائلا انها المنسق الوطني في المملكة وقد قامت بالتعاون مع الجهات الحكومية الاخرى بتنسيق شؤون وبرامج حماية البيئة بالاعتماد على الخطة الاقليمية للتلوث بالزيت .

وتابع السيد مندورة حديثه موضحا دور مصلحة الارصاد وبرامجها المتعددة لحماية البيئة قائلا : تقوم مصلحة الارصاد وحماية البيئة بعملية البحث والمتابعة والمراقبة لشواطىء المملكة وحماية الموارد الطبيعية فيها . وكذلك رفع التوصيات والقرارات اللازمة حول كيفية معالجة مشاكل التلوث في جميع مناطق المملكة .

وقد أخذت مصلحة الارصاد على عاتقها مسئولية القيام باجراء البحوث الميدانية والحقلية لوضع الطرق الصحيحة والسليمة لحماية البيئة وكذلك قامت بعمل الدراسات للموارد الطبيعية في جميع ارجاء المملكة لغرض حمايتها والاستفادة قدر الامكان منها . وقد ساهمت المصلحة بطريق مباشر وغير مباشر في وضع الخطط العملية لبعض الادارات لغرض حماية منشآتها من التلوث .

أما بالنسبة للبيئة البحرية فقد أنشأت مصلحة الارصاد عدة مراكز على الشواطىء

الغربية والشرقية بهدف المتابعة والمراقبة لبقع الزيت أو أي ملوثات اخرى سواء كانت ذات مصدر بري أو بحري ، كذلك تعاونت مع الادارات المحلية في المناطق البحرية سواء الغربية أو الشرقية ، على وضع الخطط السليمة لحماية المنشآت .

الثروة السمكية : تجري المصلحة حاليا تجميع معلومات بالتعاون مع بعض الجهات المعنية بتقسيم الكائنات الحية البحرية لغرض وضع الاسس البحرية لحمايتها مثل عرائس البحر والدلافين والسلاحف ، لضمان استمراريتها في بيئة نظيفة غير ملوثة .

البيئة البرية : يوجد قسم للتوعية البيئة بالتعاون مع بعض الادارات الاخرى وتقوم المصلحة بدراسة مواسم التكاثر في الحيوانات البرية والطيور ومنع صيدها في مواسم تكاثرها . ووضع برنامج للصيد بحيث يحافظ على الثروة الحيوانية البرية .

وقد اقيمت مؤخرا الندوة الاولى لحماية البيئة في مدينة أبها ، وقدمت خلالها عدة بحوث بيئة مثل دراسة عن الرصاص في الوقود وبعض الملوثات المنتشرة سواء كانت ذات مصدر بيئي بري أو بحري .

مجارير المياه ومخلفات المصانع : وضعت المصلحة لها برامج بغرض معالجتها قبل سكبها سواء في المياه أو الاراضي في البيئة البرية ، وقد رفعت الى الجهات العليا ونالت الموافقة ، ويجري التنفيذ بعمل محطات تنقية للمناطق الصناعية والمناطق السكنية بغرض حماية البيئة .

وجدير بالذكر ان مصلحة الارصاد عضو في لجنة تنسيق حماية البيئة وهي برئاسة سمو الامير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام .

واختتم السيد مندورة حديثه بقوله : ان حماية البيئة تشمل البيئة البحرية والبرية ، واللجنة تشمل معظم الوزارات الحكومية التي تهتم بحماية البيئة وتتعاون فيما بينها لتنفيذ البرامج البيئية ، وقد اشتركت المصلحة في الاسبوع الصحي بالمملكة وذلك بتقديم عرض وكتيبات عن أهمية البيئة البحرية والبرية وكذلك القت محاضرات تثقيفية في النوادي الادبية ، وتجري الدراسة لوضع برنامج للأسس السليمة التي يمكن ان تسير عليها خطة التوعية البيئية من اشراف وتنسيق ومشاركة في سبيل الوصول الى الغاية المرجوة .

اخبار المنظمة

مدير البرامج في المنظمة الاقليمية يباشر عمله

تسلم الدكتور بدر عبد الرحمن البسام عمله كمدير لادارة البرامج في المنظمة الاقليمية ابتداء من يوليو ١٩٨٥ ، والدكتور البسام سعودي من مواليد عام ١٩٥٠ .

حصل على شهادة الدكتوراه في علوم الاحياء تخصص طحالب وانزيمات من جامعة سوانزي بالمملكة المتحدة عام ١٩٨٢ وله عدة أبحاث نشرت في هذا المجال ، كما شارك في عدة ندوات ضمن تخصصه .

وقد عمل الدكتور البسام منذ تخرجه استاذا مساعدا في شعبة الاحياء الدقيقة بقسم علوم الاحياء في كلية العلوم بجامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية .

مقر جديد للمنظمة

قدمت دولة الكويت ـ دولة المقر ـ مبنى جديدا بغرض استعماله مقرا للمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية . وقد وقعت وزارة التخطيط واملاك الدولة في دولة الكويت عقدا مبدئيا حول هذا الموضوع كما قدمت للمنظمة مبلغ ٣٩,٠٠٠ د . ك تسعة وثلاثون الف دينار لتأثيث مقرها الجديد .

يقع المبنى في منطقة الجابرية ، وتصميمه يتناسب مع احتياجات المنظمة من الناحية الادارية والفنية ، بشكل يمكنها من التوسع في مشاريعها وأنشطتها التي كان ضيق المقر الحالي يشكل حائلا دون تنفيذها .

وقد باشرت أمانة المنظمة بالتعاون مع وزارة التخطيط واملاك الدولة في الكويت بتأثيث المقر ، ومن المتوقع أن يتم الانتقال اليه في نهاية العام الحالي ١٩٨٥ .

المنظمة الاقليمية توقع على اتفاقيتين لرصد الملوثات ومعرفة العوامل الطبيعية للمنطقة البحرية

وقعت المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية اتفاقيتين لاجراء دراسات وبحوث لرصد الملوثات ومعرفة العوامل الطبيعية للمنطقة البحرية .

وقد تم التوقيع على اتفاقية لدراسة ظاهرة الغبار بين كل من المنظمة الاقليمية والجمهورية العراقية ومعهد الكويت للابحاث العلمية .

ويتضمن المشروع القيام بدراسة ميدانية ومختبرية لتحديد معدل تساقط الغبار وخواصه الفيزيائية والمعدنية ، واجراء تجارب مختبرية لتحديد مدى تأثير الغبار المتساقط على ازالة النفط من على سطح البحر .

كما ستتم مراجعة كل ما نشر حول هذه الظاهرة للاستفادة منه في تدعيم النتائج عند اجراء تقييم شامل لأهم أبعاد المشكلة المطروحة .

وقع الاتفاقية عن المنظمة أمينها التنفيذي بالوكالة الدكتور عبد الرحمن العوضي ، وعن الجمهورية العراقية الدكتور عبد الحق الطويل سكرتير مجلس حماية البيئة ، وعن معهد الكويت للابحاث العلمية الدكتور عدنان شهاب الدين المدير العام للمعهد .

وستبدأ الدراسة في ٥ يوليو المقبل وتنتهي في ديسمبر ١٩٨٦ .

كما تم التوقيع على اتفاقية اخرى بين المنظمة والجمهورية العراقية حول تمديد اتفاقية سابقة لرصد الملوثات وقياس العوامل الاقيانوغرافية في المياه الاقليمية العراقية بحيث تستمر ١٨ شهرا اخرى .

وقد وقع هذه الاتفاقية عن المنظمة الدكتور عبد الرحمن العوضي الامين التنفيذي بالوكالة وعن العراق الدكتور عبد الحق الطويل سكرتير مجلس حماية البيئة في العراق .

كتاب العدد عن مجلة البيئة

تلوث المياه كمشكلة عالمية

- واجبنا ان نعي ما يجرى لبيئتنا ونأخذ العبرة من الدلائل الاولية للاخطار قبل استفحالها .

- التلوث الزيتي له عواقب خطيرة ذات طبيعة بيولوجية .

ظهر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٧١ وهو تقرير لمؤتمر عقد بكلية ويلز الجامعية ، أبيرستويت بالمملكة المتحدة في شهر يوليو عام ١٩٧٠ . وقد خصص المؤتمر لدراسة الجوانب القانونية والعلمية والسياسية لتلوث المياه بفعل النفايات النووية والحرارية وبفعل الزيت (النفط) والمواد الكيماوية والمبيدات الحشرية ومياه المجاري . وكان من بين المتحدثين مختصون بارزون في العلوم والادارة والقضاء ممن تشغلهم قضايا التلوث المائي ورغم مضي ما يقرب من خمسة عشر عاما على عقد هذا المؤتمر وظهور الكتاب فان القضايا التي جرى التصدي لها ، لازالت قائمة وفي كثير من جوانبها تتعلق ببيئتنا المحلية ، ولعل من المفيد ان نعود لها الآن ونبرز بعضاً منها ، نظرا لاهتمامنا المتزايد بما يحدثه التقدم العلمي والتكنولوجي من دمار متزايد ، ايضا في بيئتنا وفي كل بيئة الى الحد الذي جعل احد علماء البيئة يصف هذا الدمار بأنه أهم ظاهرة بيئية في الوقت الحاضر .

وفي هذا العرض سنقصر الحديث على بعض ما جاء في بحث البروفسور آر بي كلارك (قسم الحيوان ومختبر الحمام البحري بجامعة نيوكاسل أبون تاين ـ في ذلك الوقت) الخاص بالعواقب البيولوجية الناجمة عن تلوث مياه البحر بفعل الزيت .

تلوث السواحل

ظل التلوث الناجم عن الزيت موضوع اهتمام الرأي العام ـ أو شكواه على الاقل ـ منذ اكثر من نصف قرن . وعلى النقيض من أنواع التلوث الاخرى ، فان التلوث الزيتي يمكن رؤيته حتى عن طريق العين غير المدربة ، ويمكن له ان يثير الاهتمام بصورة سريعة جدا ، ولا تخفي اضراره على أحد . ولو ان التلوث الزيتي اقتصر على العبث بالسواحل التي يرتادها السواح لهان الامر وامكن معالجته ، ولكن التلوث الزيتي له عواقب اكثر خطورة وكلها ذات طبيعة بيولوجية . وادى هذا الى ظهور مشاكل جديدة ، وفي بعض الاحيان الى تضارب بين توفير الراحة للناس من جهة والاضرار البيولوجية من جهة اخرى . ولهذا فان تقرير الاجراءات المناسبة لمجابهة التلوث الزيتي يتطلب تقدير الأولويات التي قد تختلف من مكان لآخر ومن وقت لآخر ، وفي نهاية الأمر فقد يحسم الموضوع على أسس اقتصادية ، ومع ذلك فانه في الوقت الذي قد لا تكون فيه صعوبة في تقدير الاضرار التي قد تصيب مصايد الاسماك أو منطقة ساحلية مخصصة للسياح نتيجة للتلوث الزيتي ، ومن ثم تقرير الاولويات على هذا الاساس ، فان من الصعوبة بمكان وضع تقديرات مالية للاضرار العلمية أو الجمالية التي تصيب البيئة الساحلية ، بل الاكثر صعوبة من ذلك تقدير الاضرار الكامنة أو الطويلة المدى لهذه البيئة ، والمشكلة الاخيرة هذه هي اخطر مافي الامر ، إذ ليس هناك شبه استحالة في تقدير الاضرار طويلة المدى على وجه اقتصادي حقيقي فحسب ـ وهذا مما يؤدي الى اهمال الامر كلية ـ بل ان العواقب الناجمة عن التلوث الزيتي وغيره من اشكال التلوث على المدى البعيد ، لا يمكن اكتشافها الا بعد ان تكون قد وصلت مرحلة متقدمة يصبح معها العلاج امرا بطيئا جداً .

والمشاكل البيولوجية بطبيعتها وعلى اختلاف اوجهها معقدة جدا في الغالب ، وذلك بسبب التفاعل الشامل بين الكائنات العضوية في بيئة مثل البيئة البحرية ، ومن ثم فان اية حلول تعرض في هذا الشأن لن تكون سهلة ، بل ستكون محاطة بالكثير من التحفظات ، اضف الى ذلك انه نظرا للاهمال النسبي الذي حظيت به العلوم البيئية في الماضي ، فان الجهل لازال يكتنف الكثير من مجالات هذه العلوم ، ومن هنا فان أي بحث لأثر التلوث الزيتي على النظام البيولوجي سيكون مزيجا من الحقيقة والافتراض . وهناك الكثير في هذا الشأن مما يؤدي بالانسان العادي الى عدم التفكير في الاعتبارات البيولوجية بحكم تعقيداتها ، ولكن من الخطأ الخضوع لمثل هذه الحالة ، فحقيقة كوننا نجهل عواقب افعالنا لا ينبغي ان تكون بعيدة عن محط اهتماماتنا ولقد اخذنا ندرك الآن فعلا ، اكثر من أي وقت مضى ، مدى اعتمادانا على البيئة الطبيعية التي نمثل نحن جزءا منها ، الا اننا في الوقت الذي نجد انفسنا فيه مضطرين لاستغلال هذه البيئة استغلالا تاما بقدر استطاعتنا ، فاننا نوقع أفدح الاضرار بهذه البيئة على نطاق واسع ، مما يترتب عليه عواقب وخيمة على رفاهيتنا ومعيشتنا ، وهذا الحال الذي يتوجب علينا فيه العمل على الحفاظ على كل بيئتنا الطبيعية ، ومن اجل ذلك يتوجب علينا لا مجرد فهم عواقب ما نفعل فحسب ، بل نعي ما يجري لبيئتنا ، ونأخذ العبرة من الدلائل الاولية للاخطار قبل استفحالها كذلك .

وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن ايجاز الاضرار والاخطار التي تتعرض لها مصايد الاسماك التجارية بفعل التلوث الزيتي في النقاط التالية :

أولا : تلف مصايد الاسماك الثابتة نتيجة لمقتل انوار الاسماك التجارية أو تلوثها ، وهذا هو الاكثر شيوعا بحيث لا يمكن تسويقها طوال فترة زمنية ، وفي الوقت الحاضر فان الخطر يقتصر على الاسماك والحيوانات المحارية والصدفية ، ولكن من المتوقع ان تتعرض المزارع السمكية في المستقبل للأخطار ذاتها . ولما كانت مصايد الاسماك توجد في اماكن ثابتة ، فانه يمكن من الناحية الفنية التوصل الى حماية دائمة لها ، ولكن التكاليف الباهظة قد تحول دون ذلك .

ثانيا : تلف مصايد الاسماك بفعل تناثر كميات من المنتجات المكررة عالية السمية ، وفي الوقت الحاضر فان هذا التلف يبدو مقتصرا على السواحل الشرقية للولايات المتحدة الامريكية ، وذلك بسبب الجغرافيا وانماط التبادل التجاري عن طريق الناقلات الساحلية السائدة في تلك المنطقة .

ثالثا : تلف بعض المناطق الأكثر عرضة من غيرها لذلك ، مثل مناطق تربية وحضانة الاسماك التجارية .

رابعا : التلوث الثقيل والدائم حول حقول النفط والمنشآت الصناعية داخل البحر بعيداً عن الشواطىء . اذ نظرا الى ان الرقابة على التلوث في تلك المناطق غير محكمة ، فان انتاجية البيئة البحرية بأكملها قد تنخفض الى

الحد الذي تصبح معه الاسماك ، والتي تمثل اهمية كبيرة في سلاسل الطعام ، قليلة العدد بشكل خطير .

معالجة التلوث الزيتي :

قد يمكن في يوم من الايام منع اشكال التلوث التي يمكن تجنبها وفق مدى فعالية سبل الاقناع ، والسياسات البحرية ، واجراءات العقاب ضد المخالفين ، بل يمكن القضاء على هذه الاشكال قضاء تماما ، ولكن المشكلة ستظل قائمة بالنسبة للتلوث العرضي طالما ظل النفط ومشتقاته ومنتجاته تنقل بحرا ، وان كان من المؤمل ان تقل نسبة حدوث هذا التلوث . لذلك لابد من ان نضع في اعتبارنا انه مهما تتعدد التشريعات الوطنية والدولية التي توضع للحد من تلوث المياه ، فان من المتوقع ان يستمر تلوث الزيت ، ولذلك لابد من ايجاد الوسائل الفعالة في بعثرة بقع الزيت ، أو اغراقها ، أو ازالتها ، وفي معالجة الشواطىء .

والمعروف اليوم انه من الاسهل كثيراً معالجة بقع الزيت وهي طافية فوق مياه البحر ، اكثر مما يمكن معالجتها عند وصولها للشواطىء نظرا لصعوبة توافر العدد الكافي من السفن . وهناك طريقتان تبدو كل منها ناجحة في التعامل مع بقع الزيت الأولى : بعثرة البقع بالمستحلبات (أو مزيلات بقع الزيت) الثانية : عن طريق اغراق النفط ، وإن كانت كل طريقة منهما لها عيوبها . وهناك طرق اخرى مستخدمة مثل : الحجز الآلي للنفط بالحواجز القابلة للانتفاخ وغيرهـا ، أو استعادة النفط ، أو كسحه بالطرق الطبيعية وتجميده ، أو تحويله الى مادة صلبة (غروانية) واستخدامه كوسيلة لحجز النفط ، ولكن عيوب هذه الطرق تكمن في كونها لا تستخدم الا في حالات خاصة أو في كونها باهظة الثمن . أما تنظيف الشواطيء فيتم برشها بالمستحلبات المزيلة للنفط أو بوسائل الازالة الميكانيكية ، ولكن الطريقة المفضلة اليوم هي ترك النفط ما أمكن، على الشواطيء بدون معالجة حتى يتحلل بصورة طبيعية .

والمستحلبات الرخيصة الفعالة غالبا ما تستخدم كمزيلات لبقع النفط القائمة على الكيروسين والمحاليل المشتقة منه ، ولذلك فانها اكثر سمية من النفط المراد لها ازالته ، فضلا عن كونها غير سارة للعمال الذين يستخدمونها ، وقد تم اليوم تطوير مستحلبات جديدة تذوب في الماء وبدأ استعمالها فعلا .

بعد تجربة «دوغاز» بدبي

البحرين أول دولة في المنطقة تسمح رسميا استخدام الغاز المسال بتشغيل السيارات

البيان ٦/٢ المنامة - و . أ . خ :

نجحت شركة غاز البحرين الوطنية «بناغاز» في تطبيق تجربتها الخاصة باستخدام الغاز المسال الذي تنتجه الشركة كوقود للسيارات بدلا من البنزين .

واصبحت دولة البحرين أول دولة في المنطقة تسمح باستخدام الغاز المسال كوقود للسيارات بصفة رسمية على الرغم من نجاح بعض دول المنطقة الاخرى في هذه التجربة الا انها لم تستخدم الغاز في السيارات بصفة رسمية حتى الآن .

وقال الشيخ ابراهيم راشد آل خليفة رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة غاز البحرين الوطنية ان عملية استخدام الغاز المسال كوقود للسيارات ليست عملية جديدة بل انها عملية طبقت منذ زمن في عدد من الدول الصناعية ودول شرق آسيا .

واكد في حديث خاص لوكالة انباء الخليج ان لاستخدام الغاز المسال كوقود للسيارات مزايا كثيرة من الناحية الاقتصادية والفنية سواء للحكومة أو للمستهلك «المواطن العادي» .

واوضح الشيخ ابراهيم آل خليفة انه من الناحية الاقتصادية فان الدولة سوف توفر مبلغ الاعانة التي تدفعها لدعم اسعار البنزين وتستخدمها في مجالات اخرى .. وبالنسبة للمستهلك اثبتت دراسات الجدوى الاقتصادية في هذا المجال ان تكلفة استخدام الغاز للمستهلك ستكون اقل من البنزين بنوعيه الجيد والممتاز بنسبة ٢٠٪ الى ٤٠ بالمئة .

اما من الناحية الفنية فاوضح الشيخ ابراهيم ان الخطر وارد في الحالتين سواء استخدم البنزين أو الغاز .. أما من ناحية تلوث البيئة فقد قال رئيس مجلس ادارة شركة غاز البحرين الوطنية ان استخدام الغاز للسيارات اسلم من استخدام البنزين ، فهو لا يؤثر اطلاقا في تلوث البيئة ، وذلك لخلوه من مادة الرصاص التي تضاف للبنزين .

واشار الى ان عملية اقناع الرأي العام في البحرين أو غيرها تحتاج الى حملات اعلامية واسعة من اجل ترسيخ القناعة بأنه لا خطورة من استخدام الغاز كوقود للسيارات . وقال ان الغاز متى استخدم بصورة سليمة وبأساليب تقنية سليمة فانه لا يشكل اية خطورة . وحول ما اذا كان هناك تنسيق بين دول المنطقة البحرية في هذا المجال قال الشيخ ابراهيم آل خليفة انه لا يوجد حتى الآن تنسيق رسمي بين دول المنطقة بل يوجد تنسيق ثنائي .. بين شركة غاز البحرين الوطنية وشركة دبي للغاز الطبيعي .

واوضح ان شركة دبي للغاز الطبيعي نجحت في تطبيق تجربة استخدام الغاز المسال كوقود للسيارات بدلا من البنزين ، الا انها لم تطبق ذلك رسميا نظرا لظروف خاصة ، كما ان شركة غاز البحرين استعانت بشركة دبي في عملية التحويل هذه .

وردا على سؤال عن عدد السيارات التي تم تحويلها بالفعل حتى الآن قال انه تم تحويل ثلاث سيارات خاصة بالشركة وذلك كمرحلة اولى لخطة الشركة التي تنوي تحويل كل سياراتها البالغة خمسين سيارة .

واشار الشيخ ابراهيم في هذا الصدد الى انه من ضمن السيارات التي ستحول سيارة يوسف احمد الشيراوي وزير التنمية والصناعة وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء بالوكالة حيث تم طلب جهاز خاص لسيارته .

وتحدث المهندس محمد احمد بوراشد مراقب الخدمات الفنية بشركة غاز البحرين الوطنية عن مزايا استخدام الغاز المسال كوقود للسيارات .. فأكد ان الغاز المسال هو غاز نظيف خال من مادة الرصاص السامة التي تسبب تلوث البيئة .

واوضح ان استخدام الغاز يعمل على زيادة كفاءة التشغيل للسيارة ويزيد من عمر محركها . لان الترسبات الناتجة بعد عملية احتراق البنزين والغازات الناتجة بعد عملية احتراق الغاز تحتوي على نسبة قليلة جدا من غاز أول اكسيد الكربون الخانق ..

وذكر انه بالامكان سياقة السيارة باستخدام البنزين أو الغاز المسال وذلك بواسطة مفتاح يدوي مثبت في داخل السيارة يمكن التحكم فيه حسب الرغبة أي ان احدهما لا يلغي الآخر .

ومن ناحية السلامة .. اكد مراقب الخدمات الفنية في «بناغاز» ان الخزان الذي يحفظ به الغاز مصمم لتحمل ضغط يبلغ حوالي ٦٠٠ رطل لكل بوصة مربعة أي أنه اكثر مقاومة من الخزان الخاص بالبنزين في السيارة .

واوضح ان الخزان يحتوي على صمام آخر يمنع تسرب الوقود في حالة الاصطدام أو تلف انابيب الوقود .

وقال ان نظام استخدام الغاز المسال كوقود للسيارات يتكون من خزان للغاز المسال وجهاز تبخير يعمل على تحويل الغاز المسال من صورة سائلة الى صورة غازية وصمامين احدهما للغاز والآخر للبنزين يعملان يدويا في حالة تغيير سير السيارة من الغاز الى البنزين وبالعكس ، وجهاز الخلط مثبت فوق الكاربويتر «الكربن» الذي يمزج الاوكسجين مع رذاذ البترول .

حول العالم مع مكافحة التلوث

بلدية رأس الخيمة تنتهي من ازالة المخلفات البترولية عن الشواطيء

البيان ١٩٨٥/٦/٢٢

رأس الخيمة : صرح مبارك علي قحطير مدير عام بلدية رأس الخيمة ان البلدية استطاعت بفضل جهودها الذاتية مؤخرا من ازالة جميع المخلفات البترولية التي استقرت على شواطيء رأس الخيمة .

واضاف مدير البلدية ان المساعي تبذل مع عدة جهات لمنع الممارسات اللا مسؤولة التي من شأنها ان تحدث تلوثاً بالمياه والشواطيء يؤدي الى حرمان المواطنين من ممارسة مهنة الصيد التي تعتبر من وجهة النظر الاقتصادية ضرورية للمجتمع .

السيطرة على تسرب النفط من الناقلة التركية

الاتحاد ٨٥/٧/١٢

دبي ـ مكتب الاتحاد : تمت امس السيطرة على التسرب النفطي في ناقلة النفط التركية العملاقة «الوطن» التي تعرضت للاصابة بصاروخ اثناء ابحارها بمياه المنطقة .

صرحت بذلك مصادر الوكيل البحري للناقلة بدبي ، واوضحت انه يجرى حاليا «قطر» الناقلة الى جزيرة سرى الايرانية لتفريغ حمولتها وتقرر بصفة مبدئية سحبها الى دبي أو البحرين لاجراء مسح شامل للاضرار التي لحقت بها والنظر في اتمام عمليات الاصلاح والصيانة المطلوبة .

مخاوف من بقعة نفطية هائلة نتيجة تسرب من بئر سيروس

البيان ٧/٢٢

المنامة ـ أ.ب : نقلت وكالة «اسيوشيتدبرس» الاميركية أمس عن مسئولين بالمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية انهم يجرون مشاورات حول الاجراءات الوقائية الجماعية التي يتعين اتخاذها تجنبا لمخاطر بقعة زيت هائلة ربما تكون قد تسربت الى مياه المنطقة نتيجة القصف العراقي لبئر سيروس الايراني .

ونسبت الوكالة الى مسؤول كويتي انه ربما كانت ٤ منصات و٤ أرصفة وربما خط انابيب بحري قد تضررت جراء القصف العراقي .

غير ان احد هؤلاء المسؤولين حذر من المبالغة في تقدير التسرب الذي لم يتأكد بعد وقال اننا في النهاية لا نواجه حالة مماثلة لبئر نوروز .

بقعة زيت في مياه رأس الخيمة

عُمان ٨٥/٧/٣١

ابو ظبي ـ ق.ن أ ذكرت مصادر اللجنة العليا لحماية البيئة بدولة الامارات العربية المتحدة أمس ان بقعة زيت تبلغ مساحتها نحو ميل مربع بحري تطفو حاليا فوق مياه امارة رأس الخيمة على بعد ثلاثة كيلومترات عن الشاطيء .

وقالت هذه المصادر ان هذه البقعة شوهدت يوم الاحد الماضي حيث تم احضار عينة منها للتعرف على بعض الجوانب التي تفيد في الكشف عن مصدرها .

ولم تستبعد هذه المصادر ان تكون هذه البقعة من مخلفات السفن العابرة في مياه المنطقة مشيرة الى ان هذه البقعة داكنة اللون شديدة اللزوجية .

ويذكر ان شواطيء امارة رأس الخيمة سبق لها وان تعرضت خلال الاشهر الخمسة الاولى من العام الحالي للتلوث بالمخلفات البترولية وكرات النفط ثلاث مرات .

مشروعات بيئية لمنع التلوث البحري في المنطقة

مجلة البيئة

اعلن مصدر مسؤول في المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية ان المنظمة قامت منذ انشائها وحتى الآن بتنفيذ عدة مشروعات بيئية هامة .

وقال المصدر ان من اهم هذه المشروعات : وضع الدراسات الاساسية للعوامل الطبيعية البحرية والملوثات النفطية وغير النفطية .. وخصوصا برنامج الرصد والابحاث بشأن التلوث البحري .

وكذلك مشروع دراسة مراكز الاستقبال في موانيء دول المنطقة واضاف المصدر قائلا هناك ايضا مشروع بروتوكول لمنع التلوث في المنطقة البحرية من مصادر في البر والتوصل الى صيغة شبه نهائية للمواد القانونية والملاحق الفنية . وكذلك البدء بتنفيذ الدراسة المتعمقة حول السيطرة على التلوث من مصادر في البر بمنطقة خطة عمل الكويت .

واختتم حديثه قائلاً : لقد كان لمركز الطواريء للمساعدات المتبادلة دور متميز في الحركة والفاعلية ، ورغم قلة امكانياته فقد استطاع ان يثبت وجوده ليس في المنطقة فحسب ، بل وعلى المستوى الدولي ايضا .

شواطيء رأس الخيمة نظيفة من أية بقع نفطية

الاتحاد ١٩٨٥/٧/٣١

رأس الخيمة ـ مكتب الاتحاد : صرح السيد مبارك علي قحيطر مدير عام بلدية رأس الخيمة ان شواطيء الامارة نظيفة تماما من اية بقع نفطية تهدد الحركة البحرية في داخل مياه رأس الخيمة ، واضاف ان لجنة من البلدية قامت يوم امس بجولة استكشافية للمناطق المشبوهة بالتلوث ولم تصادف شيئا يستحق الذكر .

من جهة اخرى نفت مصادر حرس الحدود والسواحل برأس الخيمة ورود أي بلاغ حول وجود بقع زيتية لزجة داخل مياه رأس الخيمة واضافت المصادر نفسها ان الادارة العامة لا يوجد لديها علم بذلك وان حركة الدوريات البحرية برأس الخيمة لم تشاهد اية الوان تعكر صفو مياه البحر وتجدر الاشارة ان عددا من اصحاب المنشآت بالامارة يقومون بين فترة واخرى بتنظيف مكائن قواربهم وسفنهم داخل مياه البحر مما قد يوحي بالتلوث احيانا .

في احدث تجربة في المانيا البوص لتنقية المياة الاسنة

يبدو المنظر شبيها بأحد المستنقعات .. فالتربة الرملية تغمرها المياه الضحلة وينمو بها دغل كثيف من نبات البوص .. ولكن هذا المستنقع ليس طبيعيا . فان شبكة من القنوات المرسومة بشكل هندسي دقيق تحمل اليه مياه المجاري وتقوم بتصريف المياه المرشحة خلال

التربة الى النهر القريب !

انها احدث تجربة يقومون بها في المانيا لتنقية مياه المجاري بطريقة طبيعية .. فقد اكتشف العلماء هناك ان نوعا معينا من انواع نبات البوص به خاصية امتصاص الاكسجين من الهواء ونقله بواسطة جذوره الى انواع البكتريا النافعة في التربة ، وتقوم تلك البكتريا اذا غذيت بمياه المجاري بتنقيتها وتحويل المواد الصلبة بها الى اسمدة عضوية مفيدة تاركة مياها صافية يمكن تصريفها الى اية بحيرة أو نهر قريب !

تعرف كثير من الشعوب الافريقية البدائية ان خير مصدر لمياه الشرب هو البحيرات والجداول التي ينمو بها نبات البوص ويجعلها صالحة للشرب . وقد استفاد العلماء الالمان بتلك الخبرة وأجروا ابحاثا على جذور تلك النباتات اتضح معها انها تنقي المياه من كثير من المواد الضارة مثل مركبات النيتروجين والكبريت والفوسفات والجراثيم الضارة مثل السالمونيلا وبكتيريا كولي .

وقد تم تصميم محطات لمعالجة مياه المجاري بهذا الاسلوب الجديد الذي يسمونه «المعالجة البيولوجية» . وثبت ان الاسلوب الجديد يخفض تكاليف محطات المجاري بنسب تصل الى ٧٠٪ بالمقارنة بالمحطات التقليدية كما يمتاز على الطرق التقليدية بانعدام الروائح الكريهة ، وهذا الاسلوب الجديد مثال طيب لتحسين البيئة وخدمة الانسان !

جهاز لامتصاص البترول المتسرب من البحار

عُمان ٦/٩

لندن ـ اش ـ أ : توصلت احدى الشركات البريطانية الى انتاج جهاز ثقيل لامتصاص البترول من بحر الشمال يزن ٢٧ طنا اطلق عليه اسم جهاز مص البترول .

والجهاز الجديد يقدم مساعدة فعالة عند وقوع حوادث تسرب البترول الخام ويتم تثبيت مضخة الجهاز بين العوامات حتى تستطيع سحب ما يصل الى ٢١٥ طنا من البترول في الساعة الواحدة من سطح الماء .

تحليل عينات من بقع التلوث التي ضربت شواطيء رأس الخيمة

البيان ٦/٢٦

تم ارسال عينات من الزيوت التي ضربت شواطيء رأس الخيمة والحقت بها تلوثا واسعا ، الى وزارة الصحة لفحصها ومعرفة مصدرها .

وكانت لجنة حماية البيئة برأس الخيمة قد قامت امس بزيارة الى الشواطيء بغليلة وخور خوير والجير حيث وقفت على حجم التلوث وكميات الزيوت التي استقرت على الشواطيء .

وعلمت «البيان» ان اللجنة اعدت تقريرا حول الوضع المتردي للشواطيء في ضوء التلوث بالمخلفات الزيتية لرفعه الى جهات الاختصاص .

ويذكر ان بلدية رأس الخيمة سبق ان ارسلت عينات من مخلفات زيوت وجدت على الشواطيء الى المختبرات داخل وخارج الدولة بيد انها لم تتسلم نتائجها حتى الآن .

تجربة حماية البيئة لمكافحة التلوث البحري

الوطن ٥/١

صرح مصدر مسؤول في مجلس حماية البيئة اليوم ان لجنة الخطة القومية لمكافحة التلوث البحري بالزيت في الحالات الطارئة قامت صباح أمس باجراء تجربة وهمية عند جزيرة كبر .

واضاف المصدر ان التجربة تأتي للاطلاع على مدى كفاية المواد والمعدات والاجهزة الخاصة باللجنة واختبار مدى استجابة الافراد والجهات واعضاء اللجنة وسرعتهم عند حدوث أي من الحالات الطارئة التي تتسبب في التلوث البحري مثل تصادم السفن أو ناقلات النفط أو حريقها أو جنوحها أو تلف خط نفطي أو بئر بترولي بحري وذلك لتقديم عمل الخطة القومية ولاستكمال أوجه النقص ان وجدت .

وقال المصدر ان التجربة بدأت بابلاغ ميناء الاحمدي بأن ناقلة نفط جنحت عند جزيرة كبر فقام ميناء الاحمدي بالاتصال برئيس اللجنة الكابتن نمير النقيب الذي قام بدوره بابلاغ غرفة التحكم والعمليات في مقر مجلس حماية البيئة .

وقد تم ابلاغ جميع اعضاء اللجنة بالتحرك فورا الى مكان الحادث في حين توجه رئيس اللجنة وعدد من المسؤولين الى برج المراقبة بميناء الاحمدي الخاص بشركة نفط الكويت لمتابعة الاتصال بجميع الجهات المعنية التي قامت بتحريك جميع الاجهزة الخاصة بالتلوث وزوارق الاطفاء .

واختتم المصدر قوله بان التجربة تمت بنجاح حيث تم كشط الزيت المتسرب داخل الحواجز المقامة .

مشاركة المنظمة في اجتماع خبراء علوم البحار

الدكتور مناف بهبهاني خبير علوم البحار في المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية مثل المنظمة في اجتماع فريق عمل خبراء علوم البحار في المحيط الهندي الذي عقد في كولمبو خلال الفترة من ٨ الى ١٣ يوليو الحالي .

وقد شارك في الاجتماع بمحاضرة عن ايكولوجية المنطقة البحرية للمنظمة ، كما قدم تقريرا الى المؤتمر عن انشطة المنظمة في مجال علوم البحار .

وقد قامت بتنظيم الاجتماع اللجنة الدولية الحكومية لعلم المحيطات التابع للامم المتحدة بمشاركة الحكومة السيرلانكية ، وحضره حوالي ٤٠ عالما من الدول المطلة على المحيط الهندي وبعض المنظمات الدولية .

ومن اهم التوصيات الصادرة عن الاجتماع ، الدعوة الى وضع خطة علمية للتعاون في المجالات المختلفة لعلوم البحار .

○ ○ ○

ناقوس خطر جديد . .

○ عبر الاف السلع الغذائية المتداولة بالسوق العالمية

○ افرازات «العصر الكيماوي» السامة تهدد ملايين البشر بأضرار صحية جسيمة

○ عوامل التلوث تصبح جزءاً ثابتا من النظام الغذائي في العام

البيان

منتجات الاغذية التي نتناولها ، مع مئات ملايين البشر في انحاء الكرة الارضية ، ويتم تداولها في الاسواق العالمية . . الى أى مدى تتوافر لها الشروط الصحية والحد الادنى من المواصفات المتفق عليها عالمياً ؟

هذه الاسئلة تطرح نفسها بقوة الان في غالبية الدول الصناعية المتطورة ، في الوقت الذي تسفر الاستقصاءات والابحاث عن نتائج بالغة الخطورة .

في الولايات المتحدة مثلا يتعرض المستهلك ـ والكلام هنا لهيئات اميركية متخصصة ـ لجرعات طفيفة منتظمة من السموم وآثار المبيدات الحشرية والعناصر الكيماوية الضارة في الطعام الذي يتناوله يوما بعد يوم . .

في بقية الدول الصناعية المتطورة ، لا يعتبر الوضع افضل كثيرا ، رغم الدور النشط الذي تقوم به جمعيات حماية المستهلك .

أما في الغالبية العظمى من اقطار العالم الثالث ، فتكاد حقوق المستهلكين تضيع تماما ، وتصبح المسألة نوعا من التمني ، ويكتسب هدف تطوير الوعي الفردي والجماعي اهمية شبه مطلقة ، في وجه التحالف غير الشرعي بين القوى المستفيدة بالداخل والخارج .

المستهلك العادي في انحاء العالم ، يعد هدفا مباشرا وضحية مثالية ـ بكافة المقاييس ـ لجشع واستغلال الشركات الاحتكارية العملاقة ، بعد انحسار الاحلام الطيبة حول «سيادة المستهلك» امام السطوة الطاغية للقوى الاحتكاريه المدعومة بأحدث واقوى افرازات العصر .

وتأخذ هذه المسألة أبعاداً خطيرة للغاية في عالمنا الثالث ، خاصة عندما يتعلق الامر باستهلاك السلع الغذائية ، حيث يتلظى المستهلك بنيران الجشع والاستغلال التي تحرقه يوما عبر تلال من السلع المغشوشة أو الملوثة أو المسمومة جزئيا ، وغير الصالحة للاستهلاك الادمي ، أو التي ينقصها عنصر الامان على نحو خطير .

ويضاعف من جسامة المشكلة في الدول النامية غياب الدور الحكومي الجاد أو عبر جهود المنظمات الخاصة ، في الوقت الذي يخفف من وطأتها نسبيا في دول الشمال المتطورة توافر رقابة الدولة بدرجة ما ، الى جانب الدور الهام الذي تقوم به جمعيات حماية المستهلك .

ويرى العديد من الخبراء اننا نعيش بحق ما يمكن تسميته بـ «العصر الكيماوي» وليس «عصر الكمبيوتر» أو «التكنولوجيا اكثر تطوراً» كما يحلو لهواة العبارات الرشيقة مروجى «عصر السلع» .

وهذا الوصف لا يخلو من دقة . . فالعصر الكيماوي راسخ القدم بكافة المقاييس ، وهو يبتدى في الامطار الحمضية التي نتنفسها ، وجرعات السموم الطفيفة التي نتناولها بانتظام ، والمخلفات الصناعية التي تلوث البيئة بشكل متزايد ، في الوقت الذي ما يزال عصر «الكمبيوتر والفضاء الخارجي» في طفولته الاولى ، رغم سيل الاعلانات والدعايات التي تطفح بها وسائل الاعلام العالمية في هذا السياق .

والخطير في الامر ان هذا «العصر الكيماوي» قادر على النفاذ الينا من خلال قنوات عديدة ، اهمها السلع الغذائية ، التي تجد طريقها الى اربعة اركان المعمورة غبر الاسواق العالمية .

وفي عددها الاخير ، اشارت مجلة «يو . اس . ديوز آند وورلد ريبورت» في تقرير قيم الى ان العصر الكيماوي الذي نعيشه جعل من عوامل التلوث السامة جزءا ثابتا ، مهما كانت ضآلته في النظام الغذائي للشعب الاميركي .

وهذه النتيجة الخطيرة تنطبق بالتأكيد على بقية شعوب الارض ، سواء في دول الشمال الغنية ، أو في الدول النامية ، التي تعتمد بدرجات جوهرية على استيراد الاغذية لمواجهة احتياجات الاستهلاك المحلي .

غذاء . . ام هلاك . . !!

يقول التقرير انه عندما يجلس الاميركي لتناول الافطار ، فإن الفرص قائمة تماما لوجود آثار رشاش الحشرات ومبيدات العشب . ومواد التحنيط وآثار لمادة الزرنيخ السامة في الوجبة .

ولا يتم ذكر هذه المعلومة من باب المزاح ، بل ينظر اليها علميا كحقيقة ثابتة . . ويؤكد الخبراء من جانبهم ان قائمة الاطعمة المفضلة لدى الاميركي العادي لا تخلو من آثار لمواد كيماوية مهلكة .

وتضم هذه القائمة «المحببة للمستهلك» عددا كبيرا من الاغذية ، من بينها الموز ، وانواع الحبوب المختلفة ، والحليب ومنتجاته وشرائح «التوست» ، وغيرها . .

العلماء يشيرون من جانبهم الى ان هذه الآثار السامة تجد طريقها يوما بعد يوم الى انسجة الجسم البشري ، كي تتسبب في احداث تغييرات فسيولوجية طفيفة ، تتراكم بدورها يوما بعد يوم ، كي تؤثر بشكل سلبي على جهاز المناعة ، او تفتح الباب امام سلسلة طويلة من امراض العصر . . عصر

الكيماويات .

يؤكد العلماء ايضا ان بعض السموم اصبحت جزءا من البيئة الطبيعية في الدول الصناعية والغالبية العظمى من بقية دول العالم ، بشقيه الشمالي والجنوبي .

وأمثلة المواد السامة السابقة كثيرة ، وهي تضم جزئيات الزرنيخ التي يمكن رصدها في حليب الابقار ، او حمض «الاكساليك» القاتل الموجود في نبات مثل عشب «الرواند» الطبي ، وهي مواد تتم معادلتها حتى اثناء عمليات الطهو .

«الفورمالدهايد»

من جهة اخرى ، يتكفل الزراع في انحاء العالم على نحو منتظم منذ سنوات بنقل مواد سامة متنوعة الى المحاصيل والنباتات عن طريق التربة ، وتضم القائمة كافة أنواع المبيدات الحشرية ومبيدات الطحالب ومادة «الفورمالدهايد» المستخدمة في التحنيط .

ويرى مسؤولو وزارة الصحة الاميركية ان معدلات السموم الموجودة في الغذاء ما زالت اقل من «حدود الامان» المتعارف عليها بالنسبة للجسم البشري .

غير ان علماء البيئة والباحثين وعددا كبيرا من الاطباء لهم رأي آخر في الموضوع ، وهم يؤكدون ان هذه المواد السامة التي تتخلل انسجة الجسم البشري يوما بعد يوم تحدث به تحولات فسيولوجية خطيرة وتجعله عرضة للاصابة بالامراض ، وربما لاعراض العجز الدائم .

وتجزم دوائر رفيعة المستوى في الدول الصناعية والنامية منذ فترة بأن اعراض سوء الهضم وحالات الصداع المتكررة والشعور بالخمول والاصابة بالارق ناتجة جميعها عن تناول اغذية تعرضت لعمليات التلوث البيئي .

وطبقا لاحدث الابحاث التي اجريت على المتغيرات التي طرأت على النظم الغذائية في العالم عبر الـ ١٠ اعوام الماضية ، فأن منتجات الاغذية التي يتم تداولها عبر الاسواق العالمية حاليا هي نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لسلسلة من العمليات الكيماوية ، مقابل سلسلة العمليات العضوية التي اعتادها العالم قبل سيادة «العصر الكيماوي» الحالي .

والملابس المشعة ايضا

ويفيد الاطباء والمتخصصون بأن بعض الاشخاص يبدون حساسية اكثر من غيرهم تجاه المواد الصناعية والمركبات الكيميائية التي يتناولونها أو يتعاملون معها بشكل أو آخر ، إما من خلال الغذاء ، أو بارتداء الملابس المصنوعة من الياف صناعية مشعة مثلا .

والمعتقد ايضا ان هؤلاء «الاشخاص الحساسون» ، وهم يشكلون نسبة كبيرة لا يستهان بها ، يبدأون في التعرض الى مصاعب صحية من جراء التعرض لسموم العصر الكيماوي خلال العقد الرابع .

ويطالب العلماء وانصار الحفاظ على البيئة بضرورة التصدي في اطار حملة عالمية لاخطار هذا العصر الذي تشوبه سموم متنوعة وفي كافة الاتجاهات تقريبا .

وبالطبع تتركز هذه المطالب في دول الشمال ، التى تقع شعوبها داخل دائرة الوفرة أو على هامشها . . اما في عالمنا الثالث ، فليس امام المستهلك سوى زيادة وعيه وحماية نفسه بنفسه .

ففي عالمنا الثالث تبدو مثل هذه المطالب ترفاً مبالغاً فيه ، على الاقل بالنسبة للغالبية العظمى ، حيث لا يجد مئات ملايين البشر في الجنوب حصصهم حتى من الحبوب والاطعمة الملوثة .

فأي عالم هذا الذي نعيش فيه ؟ . . انه بالتأكيد عالم بحاجة الى تغيير . . . .

خبراء البيئة يحذرون من مخاطر التلوث الكيميائي في المياه الاقليمية

البيان ٧/٣١

المنامة ـ أ . ف . ب :

يحذر خبراء وأنصار الحفاظ على البيئة في دول المنطقة من ازدياد المخاطر المترتبة على التلوث الكيميائي على اساس انها قد تفوق المخاطر الناجمة عن حوادث التلوث البترولي .

وجاءت التحذيرات في اعقاب تدمير سفينة تحمل مواد كيميائية ، لما قد ينتج من تسربها الى المياه الاقليمية من مخاطر صحية وبيئية بالنسبة لسكان المنطقة .

ويؤكد السيد/خالد فخرو مدير مركز المساعدة المتبادلة للطوارىء البحرية «ميماك» ان حياتنا مرتبطة بشكل مباشر بالمياه الاقليمية التي نشربها بعد ازالة ملوحتها .

ويتبع المركز المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية ومقرها الكويت وتضم كل الدول الاعضاء بمجلس التعاون الخليجي بالاضافة الى العراق وايران .

واوضح فخرو ان «ازالة اثر المواد الكيماوية من الماء اصعب بكثير من ازالة آثار البترول بالاضافة الى انه من الصعب ايضا اكتشاف وجود هذه المواد لان بعضها بلا لون وبعضها يتعذر تحديد المنطقة التي تنتشر فيها » .

واضاف ان التأكد من ان مياه الشرب ليست ملوثة يحتاج منا الى تحليل كل مياه مشكوك في امر تلوثها .. والافضل بالنسبة لبلدان المنطقة ان تطبق قواعد مشددة للغاية بشأن استيراد وتصدير المواد الكيماوية .

وفيما يتعلق بانتشار التلوث في المنطقة التي تشرف عليها المنظمة ، اكد فخرو ان بعض الخبراء الاجانب ، ذكروا انها «ملوثة بالفعل» وان مخاطر جمة ستترتب على ذلك .

ويشير علماء وانصار البيئة الى انه حتى الآن لم تحدث لحسن الحظ عمليات تلوث كبيرة رغم مرور ناقلات تصل حمولتها الى ٣٠٠ الف طن من البترول .

وعلى الرغم من ذلك فان البترول مازال يشكل المصدر الرئيسي للتلوث في المنطقة وهناك مصادر اخرى للتلوث اقل اهمية بكثير على رأسها مخلفات السفن وبخاصة الناقلات البترولية والمبيدات الحشرية والطفيلية وعادم المصانع .

والمعتقد ان دول المنطقة اصبحت اليوم مسلحة بقدر اكبر نسبيا للتصدي لاي كارثة ولم يتحقق ذلك الا منذ وقت قليل ففي يناير ١٩٨٣ تسرب نحو مليون برميل من ثلاثة ارصفة عائمة في قطاع النيروز .

تغريم ربان باخرة ١١ ألف دينار تسبب في تلويث البحر

الوطن ٣١ / ٧ / ١٩٨٥

الزمت الدائرة الجزائية بالمحكمة الكلية برئاسة وكيل المحكمة محمد غانم ممثل النيابة عادل البحوه وامين السر كامل صبيح ربان باخرة بدفع مبلغ ١٠ آلاف و ٨٦ دينار لازالة التلوث الذي سببته الناقلة وتغريم ١٥٠٠ دينار .

وكان المتهم تخلف عن حضور جلسة المحاكمة رغم اعلانه عن الحضور .

النيابة العامة اسندت للمتهم : بأنه في يوم ١٩٨٥/٤/٨ بدائرة مخفر الفحيحيل محافظة الاحمدي بصفته ربانا لباخرة تسبب في تلويث المياه الواقعة لدولة الكويت بالزيت نتيجة الاهمال في تنظيف الصهاريج ٢ و ٤ وسط شحنات الزيت سبق شحنها مما ادى الى سقوط كمية من الزيت الخام من سطحها الى الميناء بميناء الاحمدي .

وحيث ان الواقعة تتحصل فيما اثبته المحقق احمد عبدالله بمخفر الفحيحيل بمحضر جميع الاستدلالات المؤرخ ١٩٨٥/٤/٩ من انه حدث تلويث مياه البحر بالزيت بالرصيف الشمالي بميناء الاحمدي من قبل باخرة فلبينية وبسؤال المتهم بالمحضر ذكر ان العمال كانوا يريدون توصيل البايب بمكان التعبئة بالباخرة واثناء ذلك وقبل التوصيل تفرغ الزيت لوجود فاصل بين البايب ومكان التعبئة بالباخرة وذلك تحت اشرافه وقد قام بتوقيف التوصيل فور حدوث التلويث الذي وقع بدون قصد بتاريخ ١٩٨٥/٤/٨ .

وبسؤال الشاهد محمد المساح البحري في وزارة المواصلات قرر انّه في يوم ١٩٨٥/٤/٨ وصله بلاغ بوقوع تلويث في الرصيف الشمالي مرسى رقم ١٢ بميناء الاحمدي فانتقل الى هناك وشاهد بقعة من الزيت منتشرة في البحر من الباخرة راما وهي فلبينية وقد صعد على ظهرها واطلع على سجلاتها وتبين له انها دخلت المرسى في حدود الساعة ٥ صباحاً وقامت بعملية التفريغ ليلا وحوالي الساعة ٢,٣٠ مساء اخرج الزيت وتم ايقاف التفريغ بعد ان حدث التلوث وان ذلك ناتج عن عدم تنظيف الصهريجين المذكورين بطريقة جيدة من شحنة زيت سابقة مما ادى الى خروج مياه التفريغ ملوثة بالزيت ، وبسؤال المتهم بريد عن ذلك اعترف بحوث التلوث وأضاف ان كمية الزيت التي وقع بها التلويث تقدر ببرميل واحد وقد بلغت تكاليف ازالته مبلغ ١٠٨٦,٥٥٠ دينار واستطرد بأن المتهم اعطى كتابا بسمؤوليته عن حادث التلويث .

وقد ورد كتاب وزارة المواصلات المؤرخ ١٩٨٥/٥/٥ بطلب اقامة الدعوى عن التلويث المذكور طبقا للقانون رقم ١٩٦٤/١٢ وقد ارفق بذلك الكتاب تقرير الشاهد المساح البحري المؤرخ ١٩٨٥/٤/١١ والذي جرى به وصف وقوع الحادث وسببه على نحو ما تقدم وان شركة نفط الكوين هي التي اجرت تنظيف التلوث بالزيت مما حدث بالتكاليف المقدم بيانها والمرفق تقرير بمفرداتها باللغة الانجليزية وكذا اقرار المتهم بذات اللغة وكتاب ضمان من بنك الكويت الوطني .

وبجلسة ١٩٨٥/٦/٨ لم يحضر المتهم رغم اعلانه قانونا ليدفع الدعوى بأي دفع او دفاع من قبله فقررت المحكمة حجز الدعوى ليصدر فيها الحكم بجلسة اليوم .

وحيث انه يتضح مما تقدم ان المتهم تسبب في تلويث المياه الداخلية لدولة الكويت بالزيت نتيجة الاهمال في تنظيف الصهريجين ٢ و ٤ وسط من شحنات زيت سابق شحنها مما ادى الى سقوط كمية من الزيت الخام من سطحها الى المياه بميناء الاحمدي وذلك بالمخالفة لمواد القانون رقم ١٩٦٤/١٢ بشأن منع تلويث المياه الصالحة للملاحة بالزيت المعدل بالقانون رقم ٦٨/٢٨ ورقم ١٩٧٦/١٠٥ وهو الامر المستفاد مما ورد بمحضر المتهم المعلن ليدفع الاتهام بما ينال منه ومن ثم يكون قد توافر في حق المتهم الاركان القانونية للجريمة محل التهمة المسندة اليه وقام في شأنه الدليل الذي تطمئن معه المحكمة الى صحة نسبتها اليه على النحو آنف الذكر بما يتعين معه معاقبته وفق منطوق الحكم المبين اعلاه .